النظام المصرفي الجزائري
و الصيرفة الإلكترونية

تطار محمد منصف
قسم علوم التسيير
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باتنة

الملخص:

لقد أثر تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة المذهل على كل جوانب الحياة. إلى الحد الذي جعل البعض يؤكد على ميلاد اقتصاد جديد. من بين الأثار البارزة لهذه التكنولوجيات على الأعمال ظهور التجارة الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية.

نظرا لهذه التحولات التي يشهدها العالم، وكذا دخول الجزائر اقتصاد السوق وقرب انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، وإبرام عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي، رأينا ضرورة طرح التساؤلات الآتية هل يجب على النظام المصرفي الجزائري الخوض في الصيرفة الالكترونية؟ لماذا؟ متى؟ وكيف؟ وما هي الشروط التي يجب توفرها لتسهيل ممارستها؟إن تجاوب النظام المصرفي الجزائري للتحولات بصفة عامة وللتكنولوجيات الحديثة بصفة خاصة، يبقى بطيئا بالرغم من الاستفاقة التي شهدتها بعض البنوك. لذلك نرى أنه من الضروري أن تسرع في الإصلاحات الاقتصادية وخاصة الخوصصة بما في ذلك خوصصة بعض البنوك العمومية. بالإضافة إلى جعل تنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال أولوية وطنية.أما البنوك فعليها ادراج هذه التكنولوجيات ضمن استراتيجياتها المتوسطة.

Abstract:

The New Information and Communication Technology (NICT) impacts has been widespread and profound and touched among others, economic, social, legal and cultural areas. This, added to the prosperity of the US economy in the 90s, has raised the issue of whether we are witnessing the emergence of a new economy. The debate is still going on between those who believe we entered a new economy, those who do not and the undecided. E-banking and e-commerce are the most visible sides of the NICT impacts on business in many countries. But what about e-banking in the public banks dominated Algerian banking system which has been too slow to react to environment changes up to now. At first, we notice the total absence of e-banking practices in Algeria. In our opinion, the main reason to this and to the long lasting situation is the lack of competition. We concluded that a great effort has to be rapidly made by the Algerian government. The emergency is to accelerate the economic reform process starting with the privatization of the still dominant economic public sector and at least some of the public banks. Then the government should make NICT development as a national priority. The Algerian banks, private and public alike, should strongly introduce the use of new technologies and especially NICT. Efforts made by some banks this year {2001}by introducing some new products is still not enough.

تمهيد:

نظرا لواقع النظام المصرفي الجزائري الذي لا يختلف كثيرا عن ماضيه منذ استقلال الجزائر. نظرا للتطور المذهل الذي عرفته تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و تأثيرها على كل جوانب الحياة و خاصة الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية. ونظرا لدخول جل دول العالم العولمة حيث تنحصر المعارضة لها في بعض المنظمات غير الحكومية على الرغم مما تحمله من أثار خاصة على الدول النامية، نفضل الخوض و التأمل في الآفاق. لذا ننطلق من أحدث ما وصل إليه العمل المصرفي في استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال و بروز ما يسمى بالصيرفة الإلكترونية (e-banking)[1].

في هذا السياق رأينا ضرورة طرح التساؤلات الآتية:

* هل يجب علىالنظام المصرفي الجـزائري الخوض في مجال الصـيرفة الإلكترونية ؟

* لماذا ؟ متى ؟ كيف ؟.

* ما هي الشروط التي تسمح و تسهل ممارسة الصيرفة الإلكترونية بالجزائر؟

و حتى نضع الموضوع في إطاره الأوسع لا بأس أن نعرج في البداية على آثار تكنولوجيات الإعلام و الاتصال على المجال الاقتصادي والوقوف على الجدل القائم في الأوساط الأكاديمية وأوساط الأعمال حول ما إذا كانت تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة قد أدت إلى ظهور اقتصاد جديد (new economy)[2].

I- الاقتصاد الجديد :

إن السؤال الذي يتردد باستمرار بين الخبراء و في الأوساط الأكاديمية هو : هل هناك اقتصاد جديد فعلا ؟.

لقد ظهر مصطلح الاقتصاد الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية. فيرجع العديد الظاهرة الأمريكية الممثلة في النمو المتواصل على أطول مدة على الإطلاق في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفاع الإنتاجية وانخفاض التضخم والبطالة أساسا، إلى غزو تكنولوجيات الإعلام والاتصال وآثارها ليس فقط على القطاع التكنولوجي بل على التطبيقات في الصناعات القديمة والجديدة معا[3]. فأية محاولة لتعريف الاقتصاد الجديد لابد وأن تقترن بآثار تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

1-إذا ما معنى الاقتصاد الجديد؟.

لرفع الغموض نوعا ما عن هذا المفهوم الجديد اخترنا هذه المحاولة المفصلة "عندما نتكلم عن الاقتصاد الجديد فنتكلم عن عالم يستخدم فيه الأشخاص أدمغتهم عوض أيديهم. عالم تخلق فيه تكنولوجيات الاتصال التنافس الشامل ليس فقط بالنسبة للأحذية الرياضية أو مكونات الحاسوب، بل أيضا بالنسبة للقروض المصرفية والخدمات الأخرى التي لا يمكن تغليفها في صندوق وإرسالها".عالم يكون فيه الابتكار أهم من الإنتاج على نطاق واسع. عالم يشترط فيه الاستثمار في المفاهيم الجديدة أو الوسائل التي تخلقها عوض الاستثمار في آلات جديدة. عالم يعتبر فيه التغيير السريع ثابتة. عالم يختلف عن ما سبق كما اختلف العصر الصناعي عن سلفه الزراعي. عالم مغاير إلى درجة لا يمكن وصف بروزها إلا بالثورة"[4]. وللوقوف على مدى عمق التغييرات المشار إليها في التعريف يجب الإشارة باختصار إلى تأثير تكنولوجيات الإعلام والاتصال على بعض المجالات.

2- بعض آثار تكنولوجيات الإعلام و الاتصال [5]:

لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة آثار اقتصادية، اجتماعية، قانونية وثقافية. والهدف من دراستها هنا ليس معرفتها فحسب بل لمحاولة وضع كيفيات مواجهتها.

الآثار الاقتصادية :

من بين آثار تكنولوجيات الإعلام و الاتصال علي بعض مظاهر الاقتصاد مايلي :

- بالنسبة لمستويات التشغيل والتوزيع العادل للدخل: إن تطور أدوات الإنتاجية المختلفة يزيد من قدرة المشروعــات في أداء وظائفها بأقل قدر ممــكن من الموارد، وفي كثير من الصناعات يتقلص الاحتياج لتوظيف الأفراد. إن كانت تكنولوجيات الإعلام والاتصال مفيدة بالنسبة للمنظمات التي تستخدمها وزبائنها وكذا الأشخاص الذين حافظوا علي مناصب شغلهم، علي المجتمع أن يهتم بمن لم يسعفهم الحظ في الحصول علي منصب عمل بسبب تكنولوجيات الإعلام و الاتصال الحديثة ولو جزئيا.

- هناك احتياج مرتبط بما سبق ذكره يتمثل في تأمين المساواة في الحصول علي التربية والتكوين المناسبين حتى تتاح لكل فرد فرصة للتأهل لإيجاد منصب عمــل. كما بدأ يظهر العجز في الإطارات المتخصصة في الدول المصنعة كما بدأ الإلحاح على إعادة النظر في مناهج وبرامج التعليم[6].

الآثار الاجتماعية:

أما اجتماعيا فلتكنولوجيات الإعلام والاتصال اثار على المجتمع كأفراد وكمجموعة:

-قضية المساواة في الحصول علي المعلومات وعلي الهـياكل التي تسمـح بذلـك. كما ترتبط بهذه النقطة مسألة تسعير المعلومات وخاصة الحكومـية منها.

- تواجه عملية التنظيم والرقابة صعوبات كبيرة وقد تخص عدة قضايا حساسة مثل :الجنس، التحريض علي العنف، العنصرية...

- أما حقوق المستهلك فإنها تضع الحكومة أمام معضلة فرض الرقابة من أجل الصالح العام دون المساس بالحرية والتفتح والتنظيم التلقائي للانترنيت.

- وفي الأخير نشير إلى حماية المعلومات والاتصالات الشخصية بالإضافة إلى الحريات الإلكترونية مثل حرية التشفير (cryptography) .

الآثار القانونية :

لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال الحديثة تؤثر على بعض مظاهر القانون من حيث :

- يصعب في العالم الافتراضي تنفيذ العقود وبالتالي ربح القضايا في العدالة في حالة تملص المدينين.

-إشكالية قانون الملكية الفكرية عامة وحقوق المؤلف للإنتاج الرقمي خاصة.

- المسؤولية في حالة الأضرار غير المقصودة بالإضافة إلي تباين التشريعات من دولة لأخرى (فالممنوعات في بلد ما يمكن أن تباح في بلد أو بلدان أخرى).

الآثار الثقافية : تمس الآثار الثقافية مسألة السيادة من مختلف جوانبها :

- فيرى البعض أن السيادة أو الخصوصية الثقافية باتت مهددة بتفوق اللغة الإنجليزية والولايات المتحدة الأمريكية.

- كما هو الشأن بالنسبة للسيادة الوطنية التي أصبحت مهددة نظرا لحرية تحرك المعلومات والاتصالات والأموال... عبر الحدود الوطنية.

- وامتدت موجة التهديدات إلى السيادة النقدية نتيجة ظهور النقود الإلكترونية التي جعلت إصدار النقود الخاصة ممكنا.

3-هل بالفعل يشهد العالم ميلاد اقتصاد جديد؟

ليس هناك إجماع حول إجابة واحدة لهذا السؤال الذي يطرح باستمرار بل هناك ثلاثة أراء متباينة :

- *الرأي الأول:* يؤكد دخول العالم اقتصادا جديدا بحكم التأثيرات العميقة والواسعة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

– *الرأي الثاني:* يرى أن العالم يشهد ظهور تكنولوجيات جديدة كما شهد من قبل بروز عدة تكنولوجيات كانت لها تأثيرات كبيرة. وما هذا إلا تطور منطقي وليس بثورة وبالتالي ستبقي قواعد و مبادئ الاقتصاد" القديم " قائمة.

– *أما الرأي الأخير* فأصحابه مترددين و يرون أنه لا يمكن الفصل في النقاش الآن نظرا لحداثة وسرعة تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالإضافة إلى التحولات العميقة الأخرى مثل العولمة. فنقص المعلومات وعدم دقة تحديد مفهوم الاقتصاد الجديد يدعوان للتريث[7].

في الأخير يمكن القول إن تحديات كثيرة تواجه أصحاب الرأي الأول وتتجلى أهمها في تحديد معالم وقياس الاقتصاد الجديد. ولكن "وبفضل تكنولوجيات الإعلام و الاتصال الحديثة والشبكات دخلنا فعلا القرية الشاملة التي لايمكن الخروج منها أبدا"[8].

ومن بين القطاعات التي دخلت بسرعة القرية العجيبة قرية الفضــــاء الافتراضي، القطاع المالي والمصرفي. فلنترك الجدل قائما ولندخل القرية من باب النشاط المصرفي.

II- الصيرفة الإلكترونية:

لقد تأثر النظام المصرفي تأثرا عميقا بالتحولات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة مثل تقليص الرقابة، التنظيم و الوساطة وكذا العولمة. وأكثر ما يلفت الانتباه هو تأثير التكنولوجيات الحديثة على العالم المالي بصفة عامة وعلى النظام المصرفي بصفة خاصة. ونشير إلى أن هناك إجماع بأن هذه التكنولوجيات أدت إلى تنفيذ العمليات:

*بسرعة فائقة مهما كان بعد المسافة.

*بتكلفة منخفضة.

*بطريقة آمنة.

*وعلى مدار اليوم و الأسبوع.

وهناك من يذهب الى أبعد من ذلك و يرى في أنها مكنت من تزويد الأسواق المالية بأساليب وأدوات لم يكن بإمكان علماء الاقتصاد في الماضي التنظير لها[9].

كيف ظهرت الصيرفة الإلكترونية؟ ما معناها؟ ما هي الخدمات التي تعرض في إطارها؟ ما هي اجابياتها و سلبياتها؟ أسئلة يجب طرحها نظرا لحداثة الصيرفة الإلكترونية. ونحاول في الأخير الوقوف على واقعها و آفاقها.

1- تعريفها:

تسمح الأنظمة عبر الخط (online systems) للزبائن الاستفادة من مجموعة من الخدمات المصرفية انطلاقا من حاسوب شخصي يتم ربطه بحواسيب البنك عبر الخطوط الهاتفية. وهذا يزيد كثيرا في راحة الزبائن حيث لا توفر الصيرفة الإلكترونية عليهم التنقل فقط بل تجعل استخدام الموزع الآلي للنقود، الصيرفة الهاتفية والصيرفة بالمراسلة في أغلب الحالات عمليات غير ضرورية. وتمكن أيضا من إجراء العمليات ليس فقط على مستوى محلي بل على مستوى عالمي دون انقطاع.

يوجد أسلوبين للتعامل :

-**الأول** : يستخدم الزبون برنامج إدارة الأموال الشخصية و حسوبه الخاص بالإضافة إلى مودم وخط هاتفي لدخول البنك وإجراء العمليات المصرفية.أهم البرامج المستخدمة هي : Quicken لشركة Intuit، Managing your money لشركة MECA بالإضافة إلى Microsoft's Money.

- **الثاني** : يتمثل في دخول البنك عبر الانترنيت، وهو بالتالي أسلوب سهل الاستعمال وفي أغلب الأحيان بتكلفة منخفضة. ستصبح الصيرفة عبر الخط صيرفة عبر الانترنيت وستكتف البنوك بقطاع الانترنيت فقط كما يـــرى James Vorbrugge الخبير في الصيرفة و رئيس قسم المالية بجامعة جورجيا الأمريكية [10].

كما يجب التمييز بين نوعين من البنوك التي تمارس الصيرفة الإلكترونية :

- البنوك التي ليست لها بنايات، تأوي هياكلها(Brick and mortar facilities)، وتسمى بالبنوك الافتراضية أو بنوك الانترنيت. وهذا النوع من البنوك يوفر مصاريف العقارات والإطارات المصرفية ذات الكفاءات العالية مما ينعكس اجابيا على تسعيرتها.

- والبنوك الأرضية (Land Banks): وهي بنوك عادية تعرض بالإضافة إلى المنتوجات التقليدية خدمات الصيرفة الإلكترونية.

2- نشأتها:

يرجع البعض ظهور الصيرفة الإلكترونية إلى السبعينات من القرن العشرين عندما بدأت البنوك تعرض خدماتها عبر الهاتف، فاصبح بإمكان الزبون استخدام الخط الهاتفي للإطلاع على أرصدته تحويل الأموال و تسديد الفواتير.وفى الثمانينات من نفس القرن أصبحت تلفزة الكابل والحاسوب الشخصي وسائل جديدة يمكن استخدامها في الصيرفة بالبيت وحلت بذلك مشكلة محدودية الأنظمة الهاتفية فيما يخص الكتابة والصورة. وبعد التطور الكبير الذي عرفته تكنولوجية الانترنيت. في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات و جدت فيها البنوك

الوسيلة المثلى لعرض العمليات المرتبطة بالحسابات والعمليات المالية دون تحرك _للسيولة النقدية.

في سنة 1995 عندما أنجزت Netscape أول برنامج يسمح بدخول مواقع الواب (internet browser) أصبحت الصيرفة عبر الخطوط الحقيقية ممكنة. ويعتبر (SFNB) Security first national bank أول بنك عبر الخط في العالم و هو بنك أمريكي.

3- خدماتها :

تعرض خدمات الصيرفة الإلكترونية علىالأفراد و المشروعات والهيئات الأخرى.

تقدم أغلب البنوك الخدمات الأساسية مثل :

*الاطلاع على الرصيد.

*تحويل الأموال.

*التسديد الإلكتروني للفواتير.

كما تعرض بعض البنوك خدمات متقدمة مثل :

*طلب القروض.

*تسجيل المعلومات حول الحسابات.

*تجارة الأوراق المالية.

*الاطلاع على صور الشيكات.

*الاطلاع على صور الفواتير.

*التامين على الحياة وعلى الممتلكات الشخصية واالتجارية.

فأغلب الخدمات تقليدية لكنها تعرض و تسلم للزبون حيثما و متى يريد ذلك، و هي بالتالي توفر له الراحة و الأموال. كما أن للزبون قدرة أوسع في اختيار البنك و الخدمات المناسبة نظرا لتوفر المعلومات. كما أن هناك هيئات و منظمات تساعد المستهلك في مجالات شتى من الصيرفة الإلكترونية.

4-إيجابياتها و سلبياتها :

مقارنة بنظيرتها التقليدية للصيرفة الإلكترونية عدة إيجابيات كما أن لها بعض السلبيات.

من إيجابياتها :

- إمكانية القيام بأي عملية من البيت أو من أي مكان به حاسوب، خط هاتفي ومودم.
- تعرض الخدمات علي طول ساعات اليوم و خلال كل أيام الأسبوع.

- تنفذ العمليات وتؤكد بسرعة فائقة.
- كما أن رقعة الخدمات المعروضة تعتبر واسعة.

من سلبياتها:

- يتعين علي المستخدم أن يكون قادرا ومرتاحا باستخدام الحاسوب.
- يتطلب النجاح والعمل بارتياح من المستخدم استثمار شيء من الوقت للتعلم.
- تغيير البرامج أو تغيير البنك يتطلب جهد إعادة إدخال معلومات جديدة، ولكن هذا لا يعني زبائن البنوك التي تعتمد علي أنظمة الانترنيت. بالإضافة إلى أن المنافسة خففت من حدة هذه المتاعب حيث أن برنامج إدارة الأمـوال الشخصـية (Microsoft money) يقبل إدخال معلومات من برامج أخرى منافسة.

5- واقعها وآفاقها:

لم تصل الصيرفة الإلكترونية إلى مستوي طموحات الصيـارفة المتحمسيـن لها. وتؤكد ذلك عدة دراسات أجريت حولها مؤخرا. فحسب دراسة أجرتها Deloitte Consulting ومست عشرة دول فإن أغلب زبائن البنوك يرون أن الصيرفة الإلكترونية ليست هامة بالنسبة لعلاقتهم مع بنوكهم. بالإضافة إلى أن أقل من ثلث هؤلاء فقط يرون في الصيرفة الإلكترونية خدمة هامة. بل أسوء من ذلك فإن 30% من الزبائن لا يعرفون ما إذا كان بنكهم يعرض خدمات عبر الخط. كل هذه النتائج تناقض التوقعات السابقة حول تحمس الزبائن للصيرفة عبر الانترنيت [11].

أما دراسة مكتب الاستشارة Cap Gemini Ernst & Young فقد أخلصـت إلى أن 4% من المعاملات المصرفية تجري عبر الخط بأوروبا، ويتوقع أن ترتفع النسبة إلـى 25% سنة 2003 أما بالولايات المتحدة فقد قاربت النسبة 3% ويبقي توقع نموها متواضعا حيث لا يتجاوز 12% سنة 2003 [12]. وتخلص الدراسة أيضا إلى أنه للوصول إلى هذه المستويات من النمو يجب علي البنوك "تربية "زبائنها حول فوائد الصيرفة الإلكترونية.

دراسة أخري قامت بها Datamonitor مؤخرا في ستة دول أوروبية والولايات المتحدة الأمريكية كشفت أن نقص الدراية بالصيرفة الإلكترونية وتكلفه استخدام الانترنيت هي أهم العوامل التي تنفر من هم عبر الخط عن استخدام الخدمات المالية والمصرفية الإلكترونية. أما انشغال الأمن فهو من أهم إنشغالات الذين يستخدمون هذه الخدمات أي الزبائن القدماء، خاصة بالنسبة للزبائن ببريطانيا وUSA. وهذا الانشغال لا يمنع الزبائن الجدد في اتخاذ قرار اقتحام عالم الصيرفة الإلكترونية والاستفادة من خدماتها [13].

إذا أدركنا حداثة بروز و تطور تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و جهل اغلب الأشخاص بحقيقتها و بمزاياها بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بها فإننا نرى أن نتائج الدراسات المذكورة موضوعية. يبقي أنه إذا عرفنا أن 17% فقط من "سباحي" الانترنيت بالولايات المتحدة الأمريكية يستخدمون الصيرفة الإلكترونية (البلد الرائد في هذا المجال) ندرك أهمية هذه السوق الإلكترونية الواعدة. وندرك أيضا أن مجهودات البنوك يجب أن تنصب علي تربية المستهلك وتخفيض التكاليف لأن الزبون لازال يفضل الخدمة التي تتجاوب معه والاهتمام الشخصي به. وهناك من بدأ يحث البنوك علي التوسع داخل أسواق الدول النامية التي لا يزال عرض خدمات الصيرفة الإلكترونية فيها ضعيفا أومنعدما مثل الجزائر.

III- البنوك الجزائرية أمام الصيرفة الإلكترونية :

مما لاشك فيه أن النظام المصرفي هو انعكاس لنموذج تنمــية ونظــام اقتصــادي. ولقد تخلت الجزائر نهائيا عن النهج الاشتراكي الذي تميز بالتخطيط المركزي وسيطرة الدولة علي كل أوجه النشاط الاقتصادي بما في ذلك العمل المصرفي. ولكن وتيرة دخول الجزائر ما يسمى باقتصاد السوق تعتبر جد بطيئة. فإذا ركزنا الأضواء علي النظام المصرفي الجزائري نجد أنه على الرغم مما نشهد من تغيرات وتحولات مست القطاع المالي والمصرفي نتيجة العولمة، تكنولوجيات الأعلام و الاتصال الحديثة، تراجع اللجوء للوساطة (La desintermediation) وكذا تقلص الرقابة والتنظيم فإن ما قاله الأستاذ مراد بن أشنهوا سنة 1993 بشأن النظام المصرفي الجزائري يبقي إلى حد كبير صحيحا اليوم : "لم تكن القطيعة لا في نظام التمويل ولا في الذهنيان " ويضيف : "تحقق وتشكل القطيعة في ديناميكية منظمة للتغيير والبنوك هي أحد صانعيها المفضلين ولا يمكن الاستغناء عنها للمرور لاقتصاد السوق [14].

ولا يمكن للبنوك الجزائرية القيام بهذا الدور وبوتيرة سريعة دون اللجوء للاستخدام المكثف للتكنولوجيات الحديثة وبالأحرى تكنولوجيات الأعلام والاتصال الحديثة.

1- بعض الملاحظات حول النظام المصرفي الجزائري :

منذ سنة 1967 إلى غاية إصدار قانون النقد و القرض سنة 1990 لم يشهد النظام المصرفي الجزائري تغيرات تستحق الذكر. فتميزت هذه الفترة بالسيطرة الكلية للبنوك العمومية التي عجزت علي القيام بوظائفها الأساسية وأهمها وظيفة الوساطة المالية. أما إصلاحات ما قبل صدور قانون النقد و القرض فلم تغير الكثير.

إن قانون النقد و القرض الذي يعد قفزة نوعية و عملاقة في التشريع المصرفي الجزائري بالإضافة إلى أنه أول قانون يصدر لإقحام الجزائر في اقتصاد السوق تبقي نتائجه محتشمة وبطيئة و لم ترق إلى مستوي طموحات نصوصه.

و هذه النتائج تجعلنا نقدم بعض الملاحظات :

– لم يبدأ ظهور البنوك و المؤسسات المالية الخاصة بقوة إلا في نهاية التسعينيات حيث أنشأ: * بنك البركة سنة 1990.

* بنك الأعمال Union bank سنة 1995.

* المؤسسة العربية المصرفية ABC الجزائر سنة 1998.

* سيتي بنك أن الجزائر Citybank.N.A. Algeria سنة 1998

* بنك الخليفة سنة 1998.

* بالإضافة إلى البنك المختلط الليبي الجزائري (BAMIC) الذي تأسس سنة 1986 أي قبل صدور قانون النقد و القرض سنة 1990.

–على الرغم من اقتحام القطاع الخاص للنظام المصرفي الجزائري إلا أن إلا أن سيطرة البنوك العمومية لا زالت قائمة نظرا لعدة أسباب أهمها :

* انتشارها الجغرافي الواسع.

* تعامل كل المؤسسات والهيئات العمومية معها.

* ضعف البنوك الخاصة من حيث الإمكانيات والانتشار الجغرافي بالإضافة إلى نقص الإشهار بشأنها .

– يبقي عدد البنوك ضئيلا نسبيا مقارنة بدول المـــغرب العربي خـــاصة تــونــس (حوالي 40 بنك) والمغرب (حوالي 30 بنك) كما تتميز هذه البنوك بهاتين الدولتين عن نظيرتها الجزائرية من الناحية النوعية [15].

– تباطؤ البنوك الجزائرية في عرض منتوجات جديدة حيث لم نشهد تحركا ملحوظا لها في هذا الاتجاه إلا خلال هذه السنة (2001). ومن بين ما بادرت بعرضه :

* قروض تمويل شراء السيارات لـــ:CNEP وبنك ABC الجزائر.

* العناية الشخصية بالزبون (la banque assise) لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وتمديد فتح وكالاتها إلى يوم السبت.

* القروض الاستهلاكية و القروض العقارية لبنك التنمية المحلية

* بطاقة الدفع لبنك ال خليفة.

* تمويل مشاريع الصيد البحري ل Union bank.

– استخدام البنوك للتكنولوجيا لا يزال محدودا وإدخالها بطيئي و يقتصر علي ادخال الإعلام الألى والمعالجة الآلية لبعض الخدمات باستثناء بنك الفلاحة و التنمية الريفية فإن البنوك لا تملك شبكات داخلية(extranet أو intranet).

يمكن إرجاع الوضع الذي يعيشه النظام المصرفي الجزائري و الذي يجلب الإنتقادات من كل الجهات داخل و خارج الوطن إلى ضعف المنافسة إن لم نقل إنعدامها، بالإضافة إلى بطء وتعطل الإصلاحات الإقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والأمني. ولخلق ديناميكية جديدة في القطاع المصرفي الجزائري يجب دفع برنامج الخوصصة وخاصة خوصصة و لو بعض البنوك العمومية.

2 – شروط دخول عالم تكنولوجيات الإعلام و الإتصال:

إن توفير الشروط الملائمة لدخول عالم التكنولوجيات الحديثة مسؤولية جماعية تقع علي عاتق السلطات بكل بلد والمنظمات الاقتصادية وغيرها وكذا مسؤولية دولية نظرا للفوارق بين الدول خاصة بين المصنعة منها والنامية في هذا المجال. وأصبحت مسألة "التمييز أو المجري الرقمي" تطرح داخل البلد الواحد و بين البلدان.

– بالنسبة لسلطات البلد :

إن الاستثمار في التربية والتكوين الذي يعطي قوة عاملة مؤهلة في مجالات عالم تكنولوجيات الإعلام و الاتصال (مثل: كست ريك وهنغارية) وتخفيف القيود علي قطاع الاتصالات مثل (كوريا الجنوبية) عاملان هامان للاقتصاديات الوطنية و للاقتصاد العالمي. ويمكن أن نستفيد بالجزائر من تقرير مكتب الاستشارة الأمريكي المتمركز بواشنطن العاصمة Mc DonneIL International LLC.[16] يركز التقرير علي ما سماه المكتب "الاستعداد الإلكتروني " (e-readiness). فيرى ضرورة توفير خمسة نقاط قوة في الاقتصاد حتى يعمل في عالم تكنولوجيات الإعلام :

أ-الربط (Connectivity) : هل شبكات تكنولوجيات الإعلام قابلة و سهلة والاستخدام ؟

ب- القيادة الإلكترونية (E-Leadership) : هل وضعت الحكومة الاستعداد الإلكتروني كأولوية وطنية ؟

ج– أمن المعلومات (Information security): هل يمكن للمستخدمين وضع ثقتهم في معالجة وتخزين المعلومات بالشبكات المعلوماتية ؟

د- رأس المال البشري (Human capital) : هل حصلت القوة العاملة علي التكوين المناسب لبناء و تدعيم الأعمال الإلكترونية(e-business) ومجتمع تكنولوجيات الإعلام ؟

هـ- مناخ الأعمال الإلكترونية (E- business climate) إلى أي مدي يسهل القيام بأعمال إلكترونية بالبلد ؟

بالنسبة للجزائر نرى ضرورة توفر الشرط الثاني المتمثل في القيادة الإلكترونية كخطوة أولى مثلما فعلت سلطات سياسية في عدة بلدان صناعية و نامية.

- المسؤولية الدولية :

يتزايد الاهتمام عبر العالم بمعالجة مسألة الهوة بين الدول التي دخلت عالم تكنولوجيات الإعلام و الدول التي لا زالت متأخرة أي ما يسمي "بالمجري أو التمييز الرقمي " (Digital Divide). ولقد قدم منتدى الاقتصاد العالمي مؤخرا بعض الاقتراحـات الهامـة لمجـموعة الثمـانية(G 8) [17].يرى المنتدى أنه علي مجموعة الثمانية أن تبادر وأن تقود مجهودا دوليا منظما لمساعدة الدول النامية في تضييق الهوة بالتعاون مع الهيئات و المنظمات الأخرى المختلفة. كما يركز المنتدى علي ضرورة استقرار الاقتصاد الوطني للدول النامية وإيجاد موارد جديدة للتمويل و كذا و ضع سياسات حكومية تشجع المنافسة في قطاع الاتصالات وهياكل الأنترنيت والتجارة الإلكترونية الشاملة.

- مسؤولية المشروعات :

يجب أن يكون دخول عالم التكنولوجيات الحديثة من أولويات كل مشروع إقتصادي بالجزائر. على البنوك بالجزائر أن تضع عرض خدمات الصيرفة الإليكترونية ضمن استراتيجية متوسطة وطويلة المدى حتى تصبح قادرة على المنافسة في السنوات المقبلة التي ستشهد انضمام الجزائر الى OMC وابرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

3- واقع وآفاق استخدام التكنولوجيا في النظام المصرفي الجزائري:

إن استخدام الصيرفة الإلكترونية لا يزال منعدما في الجزائر، ويصعب تصور ظهورها ونموها في المدى القصير في محيط لا يستخدم الشيك المـصرفي فـيه إلا نادرا، ويشهد إدخال بعض التكنولوجيات بطئا وإقبالا ضعيفا.

- الموزع الآلي للنقود[18]: بدأ إدخال آلات السحب الآلي للنقود بالجزائر سنة 1997 ليصل عدد الأجهزة حاليا إلى 250 جهازا موزعة على كبريات المدن الجزائرية، ويعتبر هذا العدد ضعيفا إذا اقتصرنا على المقارنة بتونس (500 جهاز) والمغرب (600 جهاز) ولا مجال للمقارنة بالدول المصنعة. ومن جهة أخرى يبقى إقبال الزبائن على السحب الفوري

باستخدام هذه الأجهزة ضعيفا، ومن الأسباب التي يبرزها الزبائن لنفورهم على استخدام الموزع اللآلي للنقود هي :

* الأعطاب المستمرة والتي يرجعها المسؤولون إلى شبكة الهاتف
* الأخطاء.
* الميول للسرية والإحجام عن إظهار أية معلومات حول وضع الزبون المالي أمام الناس في الشارع.
* بيروقراطية البنوك.

وهناك من يرجع نقص إقبال الأفراد هذا إلى نقص الإعلام ونقص الاتصال مع الزبائن.

- الدفع الإليكتروني : بطاقات الدفع الفوري.

حسب مدير عام شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك "ساتيم" [19] : فإنه قد تم الانطلاق في إنجاز شبكة خاصة بنظام التخليص في الميدان التجاري وقد تنطلق في بداية سنة 2002 بعدما تمر بفترة تجريبية بالجزائر الكبرى لمدة 08 أشهر وستنفذ العملية في مرحلتين، الأولى تكون فيها الشبكة وطنية.والثانية يتم فيها ربط الشبكة مع مختلف البنوك عبر العالم. يستلم الزبون بطاقتين، الأولى خاصة بالشبكة الوطنية والثانية بالشبكة العالمية.

وترمي شركة "ساتيم" مع الإنتهاء من وضع شبكة الدفع إصدار بطاقة موحدة للدفع والسحب في آن واحد.

يبقى نجاح العملية مرهون بمدى الإقبال عليها وحسن تسييرها.

أمام التطور المذهل لتكنولوجيات الإعلام والاتصال وما توفره من فرص للعمل المالي والمصرفي، أمام التأخر الذي سجلته البنوك الجزائرية في شتى المجالات مقارنة بنظيراتها عبر العالم، وأمام التحولات الأخرى مثل العولمة وتقلص القيود الرقابية والتنظيمية على النشاط المالي والمصرفي وكذا تراجع الوساطة المالية نتيجة قوة وتعدد وتكامل الأسواق المالية، فإن البنوك الجزائرية مجبرة على وضع استراتيجية تقحمها بسرعة في الصيرفة الإليكترونية قبل قدوم المنافسة الأجنبية خاصة وأن السوق العربية في هذا المجال بدأت تجلب الاهتمام [20].كما يبقى دورالدولة جوهري وضروري لتهيئة المحيط المناسب وجعل إقحام الجزائر بسرعة في هذه التكنولوجيات أولوية وطنية.

الخلاصـــة

بغض النظر عن الجدل القائم عما إذا كانت تكنولوجيات الإعلام والاتصال قد أفرزت ظهور اقتصاد جديد وانشغال البعض في تحديده وقياسه، فإن لهذه التكنولوجيات آثارا عميقة وواسعة مست كل جوانب حياة والمجتمع، فكانت لها آثار اجتماعية، اقتصادية... ما يلفت الانتباه هي آثارها على عالم الأعمال والمال الذي دخل بفضلها في الفضاء الافتراضي فظهرت التجارة الإليكترونية بين المشروعات (B2B)، بين المشروعات والأفراد (B2C)، بين المشروعات والهيئات الحكومية (B2G) وبين الأفراد (C2C). كما ظهرت الصيرفة الإلكترونية لتجذب البنوك التقليدية وتؤدي إلى ظهور بنوك افتراضية مائة بالمائة توفر خدمات الصيرفة الإلكترونية الراحة، الوقت والمال للزبون حيث يقوم بالعمليات التي يريدها من بيته أو من أي مكان مجهز بحاسوب، بخط هاتفي ومودم 24/24 ساعة خلال كل أيام الأسبوع. لكن من بين القضايا التي أفرزتها هذه الظاهرة هي قضية المجرى أو التمييز الرقمي (Digital Divide) داخل البلد الواحد بين طبقات المجتمع وبين البلدان. والجزائر توجد في زمرة البلدان التي تأخرت في دخول عالم تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومختلف تطبيقاتها في مجالات الأعمال والمال.

التجارة الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية غائبتان حتى في أذهان الناشطين في مجال الأعمال، كل ما يمكن ملاحظته هو الاستفاقة التي شهدها النظام المصرفي الجزائري خلال هذه السنة (2001) حيث تم بعث منتوجات جديدة وانطلاق إنشاء شبكة بطاقات الدفع وكذا تكثيف أجهزة التوزيع الآلي للنقود. نرى إجرائين ضروريين علي الدولة إنجازهما لبعث الحيوية في النظام المصرفي وتقوية المنافسة و جره لاقتحام عالم تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

الأول : الإسراع في برنامج الخوصصة بما في ذلك خوصصة عدد من البنوك العمومية.

الثاني: توفير الشروط المحيطية الملائمة للبنوك من حيث تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

الهوامش :

1 – تؤدي المصطلحات الآتية نقس المعني (e-banking) banking électronique banking online banking cyberbanking, net banking, PC banking, home

وقد تترجم كالاتي : الصيرفة عبرالخط، الصيرفة عبر الشبكات، الصيرفة عبر الأنترنيت الصيرفة بالبيت. ...

2– كما تودي internet economy, digital economy نفس المعني. أي اقتصاد الانترنيت أو الاقتصاد الرقمي.

3- Johnston , D, ,"The new economy: Technology is not enough."OECD Observer, .(2000) sept .22 at http:/www.oecd org /.
4-The Encyclopedia of the New Economy.
- at http://hotwired.lycos.com/ special/ene/ index.htm
5- لمزيد من المعلومات أنظر موقع Roger Clark :
At http://www.edu.au/people/Roger Clark
6- Cruver,P., ," New skills for a changing economy : we must start teaching well."infoworld, (1999) june 28.
7- Siroh, K.,"Is there a new economy?" Challenge magazine July, august, 1999.
8- Johnston, D.,op.cit.
9- Dr.Rahn,R : "On the future of electronic payments" statement before the Subcommittee on Domestic and Internatinnal Monetary Policy. Committee on Banking and Financial Services.US house of representatives, 19,sept. 2000
10- Bankrate –com guide at http: //www.bankrate.com/.
11- BBC News online."Consumer shy away from e-banking" , 2 october,2000.
12- BBC News online. loc.cit.
13- Bachelor, L. "Why consumer avoid e-banking", 2001.
Guardian unlimited. July6. at http// www.guardian.co.uk/
14- L'entreprise et la banque. Ouvrage collectif , OPU, Alger 1994, P11
15 - l'entreprise et la banque op.cit.p.148
16- Jordan,B. « Global governments shape » e-economy. »FCW.com. 24 August , 2000. at http://fcw.com/
17- Williams,M.,. "Report offers ways to bridge the digital divide" FCW. com. 24July 2000. at http: //fcw.com/.
18- جريدة الخبر (الجزائر)،2جويلية 2001،ص12.
19- جريدة الخبر (الجزائر)،2جويلية 2001،ص13.
20 -Roth, A. "Online Banking : Middle East web Growth could draw U.S.Bankers" American Banker2001. Vol.166 Number 75pg 10,technology section.